

نظرية طه عبد الرحمن في صناعة المفاهيم والمصطلحات

تاريخ قبول المقال: 2018/06/25

تاريخ استلام المقال: 2017/11/25

أ/ جلال سليمة

أستاذ مساعد قسم (أ) بكلية الآداب واللغات

شعبة: لغة - التخصص : لسانيات عربية

جامعة عباس لغرور_خنشلة (الجزائر)

Salima.alg@gmail.com

الملخص: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على نظرية طه عبد الرحمن في صناعة المفهوم الفلسفي من أجل استثمارها في صناعة المصطلح بشكل عام ، وبشكل خاص المصطلح المترجم ، وذلك بغية اقتراحها كحل إشكالية صناعة المصطلح في الدراسات اللغوية والأدبية.

الكلمات المفتاحية : صناعة المصطلح - المصطلح المترجم - نظرية

- طه عبد الرحمن - الدراسات اللغوية والأدبية.

ABSTARCT:The research aims at shedding light on the theory of Taha Abdel Rahman in the manufacture of the philosophical concept in order to invest in the industry of the term in general, and in particular the translated term, in order to present, as we see fit, to solve the problem of the term industry in linguistic and literary studies

key words : Taha Abd el Rahmen- project- linguistic-concept- the problem of the term - the theory

مقدمة :

لا تزال إشكالية ترجمة المصطلح مطروحة ذلك أن الحلول المقدمة بهذا الشأن مجرد مقترحات للآليات محدودة لا تلبي احتياجات العلوم في ترجمة مصطلحاتها كآلية الاشتقاق والنحت والاقتراض والتعريب وغيرها من الآليات، لأنها رؤية قاصرة ومحدودة في تمثل المشكلات الحقيقية لترجمة المصطلح في

غياب رؤية متكاملة لحل هذه الإشكالية، والهروب نحو هذه البدائل يمد في عمر الإشكالية ويزيدها تقافما، خاصة حين يتنامى الاعتقاد بأن توحيد المصطلح هو الحل الأخير لهذه المعضلة، وقد يحد أو يُخفف من فوضى المصطلحات المتزاحمة. ومع هذه الجهود فإن إشكالية المصطلح تبقى قائمة ما استمر الوضع على هذا النحو. لذا جاء هذا البحث ليُقدم عمل طه عبد الرحمن* في تأثيل (تأصيل) المفهوم الفلسفي الذي قدّمه في كتابه " فقه لفلسفة 2- القول الفلسفي كتاب المفهوم التأثيل"، لاعتقادنا أن عمله هذا هو في حقيقته نظرية متكاملة في صناعة المصطلح بشكل عام وإن اشتغل صاحبه على المفهوم الفلسفي لأنه مجال اختصاصه، فإن هذا لا يمنع من الاستفادة منه في ترجمة المصطلح في تخصص اللغة والنقد، وعليه فنحن مقبلين على تقديم حلا لإشكالية المصطلح، نزعم أن العمل به إن لم يكن حلا للإشكالية برمتها فإنه حتما سيخفف من حدتها، وعليه سيتم تقديم عملنا وفق العناصر الآتية:

* وُلد طه عبد الرحمن في المدينة الجديدة بالمغرب عام 1944م، وبها بدأ دراسته الابتدائية، ثم الإعدادية بمدينة الدار البيضاء، لينتقل بعدها إلى جامعة محمد الخامس بالرباط، حيث نال إجازة في الفلسفة، واستكمل دراسته بجامعة السوربون بفرنسا، فحصل منها على إجازة ثانية في الفلسفة ودكتوراه السلك الثالث عام 1972م، ثم دكتوراه الدولة عام 1985م. ليصبح أستاذ المنطق بجامعة محمد الخامس منذ بداية السبعينيات. ينظر: طه عبد الرحمن: الحوار أفقا للفكر، الشبكة العربية للأبحاث، الدار البيضاء، المغرب، ط 2، 2014، ص 166-167. حصل على عدة جوائز من بينها، جائزة المغرب للكتاب مرتين؛ الأولى لأجل كتابه (في أصول الحوار وتجديد علم الكلام) سنة 1987م، والثانية على كتابه (تجديد المنهج في تقويم التراث) سنة 1995م، ثم جائزة الإيسكو في الفكر الإسلامي والفلسفة عام 2006م. وهو أستاذ زائر بعدة جامعات مغربية، ورئيس منتدى الحكمة للباحثين والمفكرين، له عديد العضويات نذكر منها عضويته في المجلس الأعلى لجمعية الدعوة الإسلامية العالمية، إضافة إلى مشاركته كمحكم ومستشار في عديد المجلات الدولية، نذكر منها النبراس العربي (الأردن) والتجديد (ماليزيا) والمستقبلية (لبنان). ينظر: إبراهيم مشروح: طه عبد الرحمن - قراءة في مشروع الفكر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط 1، 2009

- 1 - إشكالية المصطلح في اللغة والنقد
- 2 - مفهوم القول البياني وطبيعة مكوناته
- 3 - أهمية التوازن البياني بين العبارة والإشارة
- 4 - الخلفية النظرية لبناء المفاهيم والمصطلحات
- 5 - التأثيل اللغوي
- 5-1 - مفهوم التأثيل لغة واصطلاحاً
- 5-2 - أنواع التأثيل
- 6 - أهمية التأثيل في صناعة المفاهيم والمصطلحات
وفي الأخير خاتمة تضمنت أهم نتائج البحث.

1- إشكالية ترجمة المصطلح في اللغة والنقد: تكمن أهمية البحث في المصطلح وقضاياها بارتباطها بوظيفة اللغة وهي تؤدي أدوارها كاملة في مجالات المعرفة والإبداع والعلوم وتنمية قدراتها لمواكبة ركب الحضارة والإسهام فيه؛ "إذ يكمن قياس تقدم العلوم بمدى نجاحها في بناء أنساقها الاصطلاحية المتعاقبة مع أنساقها المفهومية ففيها يتم وصف الظواهر، وبها يتم بناء القواعد وصوغ المبادئ التي تفسر سلوك الظواهر"¹. ولا تقف أهمية البحث في المصطلح عند هذا الحد، بل تتعداه حين نواجه قضايا التعليم، ومشاكل التعريب والترجمة وكيفية تعميم اللغة في المؤسسات التعليمية خاصة، لذا نجد الاهتمام بالمصطلح قديماً قدم المعرفة الإنسانية التي وجدت ضرورة ملحة في ضبط المصطلح، حتى يستقيم نسق المعرفة؛ لأن المصطلح يمتاز بثلاث وظائف حضارية: وظيفة الفكر القائمة على إنتاج المعرفة في مختلف العلوم، ووظيفة

1 عز الدين اليوشيخي: واقعية المبادئ الأساسية لوضع المصطلح توليده، مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية، العدد 1، 2001، ص 103.

اللغة التي تجعل من المصطلح نظاما خلفه نظام الحضارة التي ينطق باسمها ويحمل خصوصيتها، أما وظيفة القيم فتجسّدت فيما يُستنبط من قيم ضمنية أو صريحة، إلى جانب ما تقدمه هذه المصطلحات من معارف¹.

فالاهتمام بالوظيفة الأولى على حساب الوظيفتين اللغوية والقيمية، يعمق الهوة بين الفكر والمجال التداولي العربي الإسلامي، ويزيد تعقيد الأزمة التي دقّ ناقوس خطرهما منذ ربح من الزمن، تعالت فيه أصوات الغوث، لتغاث بمجموعة نصائح ومقترحات، ما كانت هي الأخرى لتجد طريقها للتطبيق، ولا من يستطيع فعل ذلك؛ لأن الحلول التي تسعى لتوحيد المصطلح من أجل ضمان تداوله تبدو حالمة جدا، وهذا ما يفسر معاودة النظر في موضوع اجتمع على مدارسته العلماء والباحثون والخبراء عام 1981 بالرباط، ثم تابعوا البحث فيه عام 1993 بعمان، ثم اجتمعوا بدمشق في نهاية الألفية الثانية من أجل إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي وسبيل توحيد وإشاعته². ومع كل هذه الجهود المبذولة ظلّت إشكالية صناعة المصطلح والمفهوم قائمة؛ لأنّ الغالب على من يحاول حل هذه الإشكالية أن يؤكد جملة من النصائح في كيفية وضع المصطلح قد جمعها من هنا وهناك، دون أن تكون هناك محاولة جادة لرؤية واضحة شاملة لا تقف عند حدود الترجمة بمختلف كفاءاتها، بل تسعى لتأصيل المصطلح أو تأثيله -بلغة طه عبد الرحمن- وفق آليات محكمة تنتظر في جميع جوانبه وما يحيط بها من إشكالات، بحيث تجد لها حولا، حتى يصبح المصطلح منفهما ومنتجا يمكن تداوله وانتشاره بكل يسر.

ينظر: لحسن دحو: اغتراب المصطلح - أزمة مفهوم وتغريب هوية، مجلة مقاليد، جامعة ورقلة، العدد 1، جوان 2011، ص 165.

² ينظر: المرجع السابق، ص 104.

لكن الوصول لهذا المطلب لا يزال بعيد المنال لأن واقع الحال يشهد باستمرار ترجمة المصطلح الغربي على اختلاف مشاربه بطرق غير واضحة لا تعدو سوى أن تكون اجتهادا من المترجم قد لا يكون حتى على علم بكيفية وضع المصطلحات وترجمتها، وإنما يكفي بإيجاد المقابل في اللغة العربية، وإن تعذر ذلك ترك المصطلح كما هو على اعتبار أن ما في اللغة العربية من بدائل لا يستجيب للمضمون المصطلح الغربي ، مثال ذلك مصطلح الهيرمينوطيقا ، السمونوطيقا، الفيلولوجيا ، الفونيم، وغيرها كثير، هذا "ما جعل الدراسات اللسانية وحتى النقدية - العربية مشوهة، تعج بالغموض والتداخل بين المصطلحات الجديدة الوافدة إلى العربية عن طريق الترجمة، مما أفقد الدرس اللساني العربي روحه، ذلك أن السعي لتطويع الدرس اللساني العربي وإسقاط المناهج اللسانية الغربية عليه أنتج كتابات غريبة، مزيج من الأفكار العربية والمصطلحات والمفاهيم الغربية التي لم تتبلور وتستقر في ذهن المتلقي العربي بشكل تلقائي. ويبدو أن حركية الترجمة إلى اللغة العربية عاجزة عن مسايرة حركية الإنتاج العلمي والأدبي، حيث تتكاثر المصطلحات والمفاهيم بشكل متسارع ما يجعل من جهود ترجمتها إلى اللغة العربية غير مجدية؛ ذلك أننا لا نستطيع تمثيلها واستيعابها على الوجه الأمثل والأدق ما دما لا ننتج علما وفكرا، ولا نضع مصطلحات ومفاهيم نابغة من ثقافتنا وبيئتنا، ونتاج تفكيرنا وتطورنا"¹ بل نعتمد على الغير ونثق بما عنده أكثر من ثقافتنا بما أنتجه تراثنا أو ما يمكن أن ننتجه نحن لخصوصية مجالنا التداولي .

¹ مسعود شريط: ترجمة المصطلح اللساني إلى اللغة العربية أزمة تمثل المفاهيم أم موضة اختلاف؟ مجلة إشكالات، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، العدد 12، ماي 2017، ص 102 .

إن هذا الاعتماد الكلي على الآخر في إنتاج المعرفة يجعل المتلقي العربي سلبيا بالضرورة في التعامل مع النتاج المعرفي المتزايد والمتغير والمتطور بحيث لا يمكن مواكبة ترجمته في حينه ، بل يزيد الفارق الزمني توسيع الهوية بين إنتاج المعرفة هناك واستهلاكها هنا ، والأخطر من كل ذلك هو أن المنقول الأجنبي لا ينسجم مع مقتضيات مجالنا التداولي وهذا ما أثبتته الباحثة محمد الدغمومي في كتابه نقد النقد حيث قال: "فيكفي أن نلقي نظرة سريعة إلى كتاب من كتب التنظير العربية ونفحص الاستدلال النقدي فيها حتى يتبين لنا أن جسد خطاب النقد العربي لم يبق له من هوية ثقافية سوى التعبير باللغة العربية عن فكر آخر بلسان نقاد من مختلفي المشارب".¹ ويؤكد الباحث عبد القادر عواد في قوله: "يبدو أن الأزمة تطرح نفسها بعمق لاسيما في ارتباط صورة المصطلح المأزومة بصورة الواضع أي الدارس العربي المأزومة حضاريا وثقافيا إزاء الحضارة الغربية المنقول عنها والتي تعد المصدر الأساس في استجلاب المصطلحات بشتى فروعها وألوانها، مع ما تحمله هذه المصطلحات الوافدة من قيم معرفية وثقافية وحضارية مختلفة في أصولها ومرجعياتها عن الثقافة العربية".²

وبناء على ما تقدم يسعى البحث للإسهام في تقديم الحل الذي نعتقد بوجوده في الآليات التي أوجدها طه عبد الرحمن من خلال نظره للتراث، فكانت نظرية في صناعة المفاهيم والمصطلحات، ورغم اشتغاله بالمفهوم الفلسفي لاختصاصه فيه ، إلا أن ما قدّمه في عمله هذا لا يوجد ما يمنع من

¹ محمد الدغمومي: نقد النقد وتنظير النقد العربي المعاصر، مطبعة النجاح الجديد، دار البيضاء، ط1، 1999، ص 307 .

² عبد القادر عواد :إشكالية هوية المصطلح بين التأثيل والتوحد والتعدد - المصطلح النقدي واللساني أنموذجا مجلة مقاليد ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد9 ،ديسمبر 2015 ،ص114 .

تعميمه في صناعة المفاهيم والمصطلحات بشكل عام، خاصة ونحن نعلم أن كل العلوم الإنسانية والاجتماعية تنهل من منابع الفلسفة ولكل علم منها فلسفته الخاصة به، وبناءً على هذا، فإن عرض نظريته في صناعة المفاهيم نعتبره حلاً لهذه المعضلة التي لا تزال مطروحة في المعرفة العربية. لأن "المفاهيم باعتبارها وحدات مجردة وأبنية فكرية يدركها الإنسان بالعقل ويجريها باللسان في حقول معرفية لغرض ما من أغراض التواصل، ليست سوى مقارنة علمية لربط المصطلحات بالمفاهيم بالاعتماد على منظومة مفهومية خاصة تهدف إلى إنشاء خطاب علمي ومعرفي ينضوي ضمن حقل من حقول المعرفة"¹.

وكعادة طه عبد الرحمن حتى يجد حلولاً للمشكلات المؤرقة يعود إلى بنياتها المؤسسة ليحدد طبيعة تشكلها، ومن ثم يتسنى له بناء نظريته على أسس واضحة، لأجل ذلك كان أول ما وقف عنده مبيناً وشارحاً هو مفهوم القول البياني الذي يتشكل من العبارة والإشارة موضحاً طبيعة العلاقة الجامعة بينهما ومن ثمة انطلق إلى تأسيس رؤيته في صناعة المفاهيم والمصطلحات.

2- مفهوم القول البياني وطبيعة مكوناته: انطلق طه عبد الرحمن

من ركني القول البياني (العبارة والإشارة) حيث يرى أنّ طبيعة العلاقة بينهما تختلف حسب طبيعة القول، فالقول العلمي يقترب من العبارة لا الإشارة، وإن كان لا ينفى البتة منه بل يوجبها فيه، وإن لم تكن بالقدر الموجودة في القول الأدبي، حيث جعل حده حفظ الإشارة صارفاً عنه العبارة، أما القول الفلسفي فيجمع بين العبارة والإشارة معاً وبحظوظ متساوية تقريباً². فهو مثلما يحتاج إلى

¹ خليفة الميساوي: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، ط 1، 2013، ص 57.

² ينظر: طه عبد الرحمن: فقه الفلسفة 2- القول الفلسفي كتاب المفهوم والتأثيل، المركز الثقافي الغربي، الدار البيضاء-

المغرب، ط 2، 2005، ج 2، ص 62 وص 94.

العبارة في تحديد المفهوم، بذات الأهمية والقدر يحتاج إلى الإشارة؛ لأنها تمثل قوامه التأثيلي¹؛ المتمثل في المضمرات التداولية التي تجعل من القول الفلسفي مفهما ومنتجا في مجاله التداولي، لذا اشترط طه عبد الرحمن لمن يعالج قضايا التأثيل أن يتوسل بمفاهيم متحققة بالتأثيل، ولقد التزم هو بذلك في جميع أعماله. وليبين أهمية التأثيل اللغوي، ساق مثلا بسيطا يبرز فيه أهمية الإشارات المضمرمة المستمدة من البنية اللغوية للألفاظ وكيف يمكنها أن تساهم في تحديد المعنى، والمثال هو هذه المجموعة من الألفاظ (مفهوم - فهم - إفهام - إنفهام - استفهام)²؛ فالمفهوم عنده ليس مدركا عقليا وحسب بل يجب أن يتحدد لدى المخاطب انطلاقا من اللفظ، والفهم ليس إدراكا تأويليا، وإنما هو تحصيل لمفهوم مخصوص من اللفظ، وكذلك هو شرط الإنفهام؛ والإنفهام ليس مجرد التبليغ بل هو قدرة المتكلم في حمل المخاطب على تحصيل مفهوم مخصوص، أما الاستفهام فلا يتوقف على مجرد السؤال، وإنما يستوجب ما استوجبه مجموعة المصطلحات التي سبق ذكرها وهو ضرورة حصول المخاطب على الإدراك العقلي من اللفظ؛ أي أن يكون - أساسا - اللفظ مفهوما عند المتلقي. فهذا المثال يظهر أهمية الجانب الإشاري في صياغة المفاهيم حتى تتمايز فيما بينها، محددًا معناها انطلاقًا من صياغتها اللغوية.

نعود الى طرفي القول البياني لنقف عند تعريف طه عبد الرحمن لكل طرف؛ فالعبارة هي اسم معنى يُراد به فعل البيان والتبيين، أو هي اسم ذات؛ فيراد به جملة الألفاظ التي يتوسل بها المتكلم لبيان مافي نفسه أو الاعراب عنها، كما يذهب إلى القول؛ بأن العبارة قد تكون مشتقة من الإعراب الذي

¹ المرجع السابق ، ص 62 .

² المرجع نفسه ، ص 64 .

يعني الافصاح عما في النفس، وكذلك الاشارة؛ فإما أن تكون دالة على المحسوس كالاشارة باليد على شي ما، أو هي دالة على معنى معقول فتكون؛ إما اسم معنى لإفادة المخاطب عما في ضميره، أو اسم ذات؛ يقصد به جملة الألفاظ المصروفة عن ظاهرها يتوسل بها المتكلم الإفادة ما في ضميره.¹

مما سبق تقديمه في حد العبارة والإشارة يتبين، أنهما طريقتان في الكلام متباينان، فما يصدق على أحدهما، لا يصدق على الآخر؛ فحيث تكون العبارة ذات معنى حقيقي وثابت، مصرحة بجميع أجزائها، نجد الإشارة مجازية، متقلبة في استعمالها، مضمرة بعض أجزائها.² وهذا ما يدعونا إلى تحري الجانبين العباري والاشاري أثناء صناعة المفهوم؛ لأن معناه يتحدد على قدر مراعاة خصائص كل جانب، وهي الأخرى تتحدد حسب طبيعة القول البياني، إن كان علمياً أو أدبياً أو فلسفياً، وغير ذلك. لذا نجد طه عبد الرحمن حريصاً على إبراز التضاد الموجود بين العبارة والإشارة، حتى يتبين كيفية التعامل مع كل طرف، فلئن كانت العبارة دقيقة محدودة لا تطرح اشكالياتها، فإن الجانب الإشاري من القول البياني في حالة صناعة المفهوم هو الذي ستتوقف عليه عملية صياغة المفهوم.

¹ المرجع نفسه ، ص 67

² المرجع نفسه ص76 .

ولنتضح صورة التضاد بين العبارة والاشارة، نقدمها في الجدول الآتي¹:

الاشارة	العبارة
<p>مبدأ المجاز: استعمال اللفظ في غير ما وضع له.</p>	<p>مبدأ الحقيقة: تطابق الألفاظ المكونة للعبارة في معانيها الأصلية مع العالم الخارجي أو الذهن فالمعنى الحقيقي جمع بين الحرفية والصدقية.</p>
<p>مبدأ الاشتباه: إضافة إلى اختلاف معاني الإشارة باختلاف سياقات استعمالها، فإنها تحتمل معاني متقابلة في السياق الواحد، ويمتاز بالخصائص:</p> <p>الاشتراك: تعدد المعنى الاشاري مثل المشترك اللفظي والتضاد.</p> <p>البعد: وهو الحاجة للتوسل بما ليس من جنس الإشارة لفهماها، فقد تتخذ ضدها واسطة إلى نفسها.</p> <p>التقلب: اختلاف معاني الإشارة حسب سياقات إلقاءه وذلك لما تمتاز به الإشارة من الاشتباه والتعدد والغموض.</p>	<p>مبدأ الإحكام: تقيد العبارة في استعمالاتها المختلفة بمعنى مشترك بينهما جميعا بالسوية، ويمتاز بالخصائص الآتية:</p> <p>التواطؤ: حفظ العبارة لنفس المعنى في جميع استعمالاتها.</p> <p>القرب: أن لا يتوسل الى فهم العبارة بغير العبارة ، بما ليس من جنسها.</p> <p>الاستقرار: ثبات مضمون العبارة لأنها تتعلق بطريق استعمال القول في المعنى من جهة مطابقتها لمقتضى التركيب.</p>
<p>مبدأ الاضمار: هو أن تختصر الإشارة من الألفاظ والتراكيب ما تتوفر عليه أدلة من سياق الكلام أو من مقامه.</p>	<p>مبدأ التصريح: تصريح الألفاظ والتراكيب الضرورية لإفادة المعنى منها لاجلها.</p>

بعد أن بيّن طه عبد الرحمن الفرق بين العبارة والإشارة، بسط النقاش في الرأي الذي يرجع العبارة إلى الإشارة فلا يرى إلا الإشارة ، حتى تتدرج ضمنها

¹ ينظر : المرجع نفسه، ص 68 – 77 .

العبارة، وهو رأي الفيلسوف فريدريك نيتشه ؛ لأن اللغة عنده أساسا استعارة، وبالتالي تصبح العبارة فرعا من الإشارة . كما فنّد الرأي الذي ردّ، الإشارة إلى العبارة حتى أنه لا إشارة، فالأصل هو العبارة، وهو موقف الفيلسوف الأمريكي المعاصر (دونالد دافيدسن)¹. وغايته من ذلك إثبات طرفي القول البياني حتى يتسنى له بناء نظريته في صناعة المفاهيم والمصطلحات من أجل أن تكون منفهمة ومنتجة ودافعة للإبداع لا إلى الجمود والركود. وبعد تحليل دقيق للموقفين خلص إلى إثبات حدّي القول البياني بحيث لا يمكن أن تتطابق العبارة مع الإشارة، ولا يمكن أن ترتدّ الواحدة منها إلى الأخرى لتتلاشى لصالحها، بل إن الأقوال الإنسانية تختلف باختلاف مدى توسلها بهذين الطرفين (العبارة والإشارة)، بحيث يمكن ترتيبها على قدر أخذها بحظها منهما.

فالقول المنطقي عند طه عبد الرحمن هو أقوى الأقوال في التحقق بالعلمية؛ لأنه يوافق معايير العبارة، حيث إن معيار الحقيقة يضبط عالما موضوعيا، ومعيار الإحكام يضبط عالما متعينا، ومعيار التصريح يضبط عالما ظاهرا، فتصبح أدلته هي الموضوعية والتعيين والظهور، لدرجة أنه يستغني باللغة الرمزية عن الطبيعية، فالمنطق إذًا، أقرّ الأقوال للسيادة في عالم العبارة. واعتبر القول الفلسفي من القول الأدبي الذي يتماهى مع معايير الإشارية، فمعيار المجاز يضبط عالما خصوصيا، ومعيار الاشتباه يضبط عالما مستترا، وبهذا يصبح للقول الفلسفي السيادة في عالم الإشارة وعليه، حدّد طه عبد الرحمن الأقوال الإنسانية بمجال يحدّه من اليمين القول الصوفي ومن

¹ ينظر: المرجع السابق، ص 77-93.

اليسار القول المنطقي وبينهما تنتزل الأقوال، فتزداد إشاريتها كلما اقتربت يمينا وتزداد عباريتها كلما نحت يسارا¹.

واستنادا إلى هذا المجال فإن " القول الفلسفي، وإن اختلف عن القول المنطقي واختلف عن القول الصوفي، فإنه لا ينفك يستمد من عبارية الأول وإشارية الثاني بحكم أن كمال الفلسفة يكون في الوصل بين المنطق والتصوف؛ فيكون قولاً لا تتمخض فيه العبارة ولا تتمخض فيه الإشارة، وإنما قول يمزج بينهما مزجا، إلا أن المزج درجات متفاوتة². خلص طه عبد الرحمن إلى هذه النتيجة على اعتبار الحقيقة التاريخية؛ التي اعتمدت فيها الفلسفة المنطق آلة لها منذ نشأتها، كما جعلت الحكمة موضوعها، وبما أن الصوفي غايته أيضا الحكمة، فهو يشارك الفيلسوف في طلبها، وعليه فلا عجب إن كان الفيلسوف منطقياً أو صوفياً أو يجمع بينهما.

إن رأي طه عبد الرحمن في اعتبار القول الصوفي هو أعلى حد للقول الإشاري، عليه مآخذ؛ منها أن القول الصوفي لا يعتبر جنساً مستقلاً بذاته، لأنه لا يتميز بخصائص تجعله ينفرد كجنس خاص، ذلك أن النص الصوفي سيندرج بالضرورة ضمن النصوص الأدبية؛ إما شعراً أو نثراً، فإن كان نثراً، فإنه قد يكون ضمن النصوص النثرية الأدبية كفن الرسالة أو الوصايا، وغيرها، أو ضمن النصوص الدينية إذا تعلق بالتفسير أو بقضايا أخرى تتعلق بالدين، وانطلاقاً مما ذكرنا، فإن الحد الأعلى للقول الإشاري هو النص الأدبي لا الصوفي؛ لأن هذا الأخير سيندرج ضمنه، ولا يمكن أن يحدث العكس. كما أن السبب الذي علل به طه عبد الرحمن ضرورة جعل النص

¹ طه عبد الرحمن : المرجع نفسه ، ص 96.

² المرجع نفسه ، ص 97 .

الصوفي هو الحد الأعلى، كون الإشارية فيه تبلغ منتهاها، حتى لا تفهم إلا عند أهلها، فإن النص الشعري يضاويه في ذلك، بل يتجاوزه في هذه الخاصية، وما الشعر الحر والرمزي إلا خير دليل على ذلك حتى أصبح من ميزة الشعر الغموض، وهنا تتدرج النصوص الصوفية لغموضها.

فالصوفية قريبة من الفلسفة غير بعيدة عنها وليست هي منتهى الإشارية؛ لأنه يفترض في منتهى الإشارية أن تكون الإشارية أصلا وليست استثناءً، وهذا الذي يتحقق في النص الأدبي لا الصوفي؛ لأن هذا الأخير يلجأ للإشارة مضطرا حين تعذر عليه الإفصاح والبوح بغيرها أو لأي سبب كان، ولكن النص الأدبي الإشارية مقصده وغايته في ذلك ووسيلته التي لا يستقيم التعبير إلا بها حتى لا يُعد الكلام صريحا فصيحاً فقط، ويؤكد رأينا هذا، ما وجدناه في موضع آخر من كتب طه عبد الرحمن، حيث اعتبر الرياضيات أكثر الأنواع حظا من البيان العباري، واللغة الشعرية أكثرها حظا من البيان الإشاري.¹

يشترط طه عبد الرحمن في الفلسفة الطبيعية أن تكون فلسفة قريبة تداوليا ومتوازنة بيانيا.² فهي تداولية؛ لأنها تلتزم بقواعد المجال التداولي، بحيث تصبح معانيها قريبة من العقول، حية في القلوب، ومتوازنة بيانيا؛ لأنها تُوازن بين أقدار العبارة والإشارة على مقتضى أصول المجال التداولي، فمشروعه برمته قائم على أساس أنه لا إبداع خارج المجال التداولي، فالفلسفة الطبيعية عنده ليست حكرا على الخواص، وإنما ثمرة تفاعل فكري طويل بين أفراد المجال

طه عبد الرحمن : الحق العربي في الاختلاف الفلسفي ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء - المغرب ، ط 2 ،

¹ 2006، ص 89 .

² طه عبد الرحمن : فقه الفلسفة ، ج 2 ، ص 99.

التداولي جميعا، تميّزهم عن غيرهم، ومنها يستخرجون فلسفتهم الخاصة¹، وبما أن كل مجتمع يتميز عن الآخر، ويختلف معه اجتماعيا وثقافيا وسياسيا فحتمًا سيختلف معه فلسفيا. وفي المقابل هناك الفلسفة الصناعية التي هي على نقيض الطبيعية حيث إنها لا توازن بين أقدار العبارة والإشارة لا من حيث الحجم، ولكن من حيث المضامين، كما أنها لا تراعي خصوصية المجال التداولي، وحينها ستصبح فلسفة مفصولة أما حين تُراعي بعض قواعد المجال التداولي فهي فلسفة موصولة²، وعليه، يتوجب على الفلسفة الصناعية أن تُبنى على الفلسفة الطبيعية، حتى لا تفقد فاعليتها أو تشرذم عن مجالها التداولي.

لذا اهتم طه عبد الرحمن بأهم أصل في المجال التداولي؛ وهو الأصل اللغوي، فحين تفقد اللغة قدرتها على التواصل والانتاجية، تتوقف عجلة المعرفة؛ لأن اللغة هي وسيلة الإنسان في تحقيق وجوده، ومتى انغلقت وأبهمت لن تستطيع أن تفتح أمامه آفاق المعرفة، لذا انصبت جهوده في مناح كثيرة من مشروعه لتفعيل دور اللغة، لتؤدي وظيفتها في إنتاج المعرفة، فكان هذا الاهتمام هو (التأثيل اللغوي) مبرزا أهميته في تشكيل العبارة التي هي لبنة بناء المصطلحات والمفاهيم في جميع التخصصات ومختلف المعارف.

3 - أهمية التوازن البياني بين العبارة والإشارة: إن اختلال التوازن بين

العبارة والإشارة ترك أثره الجسيم على المنقول للغة العربية، وهذا راجع حسب طه عبد الرحمن للاعتقاد السائد بأنّ الفلسفة نموذج واحد هو الفلسفة اليونانية،

¹ المرجع نفسه ، ص 99 .

² ينظر : المرجع نفسه، ص 100 - 101.

فتكون بهذا مُلزَمة للجميع مما ترتب عن ذلك اختلال بياني عانت منه اللغة العربية، راجع إلى قلة وعي الناقل بحقائق بيانية ثلاث هي¹:

1/ الغالب أن الإشارة تختلف بين الثقافات خلاف العبارة، فما يكون إشارة في إحداها قد لا يكون في غيرها.

2/ ما تحتفظ به العبارة الأجنبية من إشارية في حالة عدم وجود عبارة مقابل لها في اللغة المنقولة إليها، قد يؤدي إلى تولد إشارية ليست في هذه الألفاظ منفردة.

3/ إن نقل الإشارة التي ليس لها مقابل في اللغة المنقول إليها، قد يخرجها من وضعها الإشاري إلى وضع عباري وحينها ستحتفظ بمعانيها الأصلية مما يقيد مضمون العبارة بها، و في حالة غموضه، قد تتجم عنه إشارية غير مقصودة في اللغة الأصل.

إنَّ إغفال التوازن البياني بين العبارة والإشارة من لسان إلى آخر، والإقدام على الترجمة دون مراعاة ضوابط الإشارة والعبارة ، سينجم عنه بالضرورة لا توازن في اللسان المنقول إليه. فالقول الذي تكون جملة سليمة يكون أكثر عبارية من النص الأصلي متى تضمن إشارة لا مقابل لها في اللسان المنقول إليه، و يكون أكثر إشارية متى تضمن عبارة لا مقابل لها في اللسان المنقول إليه². يؤكد طه عبد الرحمن على ضرورة مراعاة المجال التداولي أولاً؛ لضمان النقل السليم من لغة أجنبية إلى اللغة الأصلية، وعليه كان لزاماً على الناقلين أن يصلوا بين الفلسفة الصناعية بالفلسفة الطبيعية؛ لأن الأخيرة هي التي ستحقق شروط المجال التداولي، ومنه يمكن الحفاظ على التوازن بين الإشارة

¹ المرجع نفسه ، ص 104.

² المرجع السابق ، ص 105.

والعبارة. لذا يتعجب من صنيع من يرى في علوم اليونان فلسفة ويحجبها عن العلوم العربية الاسلامية، حتى لو اختلفت أصناف العلوم في موضوعاتها ومقاصدها، ذلك أن "التفلسف على الحقيقة، إنما هو القدرة على التوصل في الأمور بالأسباب الاستشكالية والاستدلالية، فإن وجود هذه القدرة في علوم الفقه والحديث والتفسير يوجد فيها فلسفة كما أن وجودها في التصوف وعلم الكلام وأصول الفقه وعلوم النحو واللغة والبلاغة يوجد فيها هي الأخرى فلسفة؛ ولا أنكر من القول بأن هذه القدرة موقوفة على العلوم المنقولة من إلهيات وأخلاقيات ومنطقيات ورياضيات وطبيعيات"¹.

4 - الخلفية النظرية لبناء المفاهيم والمصطلحات: انبنت نظرية طه

عبد الرحمن في بناء المفاهيم والمصطلحات على الفكرة المركزية التي انبنى عليها مشروعه الفلسفي برمته، وهي التكامل والتداول ، وهذه المنطلقات استمدها من نظره في التراث ليشكل بها نظرية تمتد لتشمل كل التفاصيل التي تعيد للفكر الحياة النابضة بالعطاء والإبداع، على أمل أن يصبح الفكر العربي كغيره منتجا خلاقا لا تابعا مقلدا، وعليه، فإن بناء المفاهيم يرتكز من البدء على اللبنة الأساس وهي المعنى اللغوي الذي يسهم في إنتاج الدلالة الاصطلاحية حتى تحفظ معاني الألفاظ بعضها ببعض مهما تغيرت أحوالها وتجددت مسالكها.

لذا فإن النظرية التكاملية التداولية تلزم بضرورة التأثيل اللغوي في مستوييه الاختراعي (الانتاجي) والاستثماري؛ وتتخذ هذه الممارسة في سياقها

¹ المرجع نفسه، ص 114 .

مظهرين أساسيين هما: (الامتداد الدلالي الطبيعي) (والإمداد الدلالي الصناعي).¹

أ - الامتداد الدلالي الطبيعي: يقصد به العلاقات الانتساقية والتركيبية والتركيبية التي تجعل المعنى اللغوي يسري تلقائياً في المعنى الاصطلاحي، فينتج فروقا دلالية لم تكن مقصودة عند وضع المفهوم.² لكنها تُعمق بعده الدلالي والتداولي، قدّم طه عبد الرحمن مثالا عن ذلك لفظة الجوهري؛ فهي تتسق انتساقا تركيبيا مع النفاسة والأصالة، وهما بدورهما ينتسقان مع سمات دلالية أخرى، مثل انتساق تراكيها مع أصناف الحجر ومراتب النسب الأخرى، ولهذه الأصناف سمات دلالية تنتسق هي أيضا مع سمات غيرها، مما يسهم في تولد المعاني وتجدها بحيث تحفظ الأصل وتكوثر المعاني، بحيث تتفرع عن هذا التداخل التركيبي والتراكي بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي فروق وعلاقات دلالية جديدة كأن يؤدي اجتماع السمة الاصطلاحية: (القائم بذاته) بالسمة اللغوية: (النفيس) إلى أن تصير السمة الأولى مشعرة بمعنى (القيوم) وتصير الثانية مشعرة بمعنى (الكامل) وأن تنشأ بين الطرفين علاقات إضافية نحو: (القيومية نهاية النفاسة) و(النفيس يطلب الكمال) و(القيوم يتصف بالكمال) و(القيوم مثال القائم بذاته) وهكذا.³

ب - الإمداد الدلالي الإصطناعي: يتمثل هذا الإمداد في قصد استثمار مقومات المعنى اللغوي والعلاقات التي تربط بينها في تفعيل المعنى الاصطلاحي، توسيعا لآفاقه الاستشكالية وإمكاناته الاستدلالية، بحيث توجه

¹ المرجع نفسه ، ص 242 .

² المرجع نفسه، ص 242 .

³ ينظر طه عبد الرحمن : فقه الفلسفة ، ج2، ص 242 - 243 .

تشقيق الكلام وترسخه في الخطاب¹. وحتى يؤدي كل من الامتدادين الطبيعي والصناعي دوره في التكامل بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وجب أثناء النقل من لغة إلى أخرى مراعاة ما يلي:²

* إن وجود المطابقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أثناء النقل من لغة إلى أخرى لا يعني التقييد بالوجه المطابق فقط، بل وجب استثمار كل الدلالات المتاحة في اللغة المنقول إليها، والتي قد لا تظهر في اللغة المنقول منها، طلبا في زيادة القوة الإجرائية للمفهوم، فالمطابقة وإن التزمت بالسمات المشتركة فإنها لا تلزم بما يترتب عليها.

* أما إن تعددت المطابقة أثناء النقل بين لغتين مختلفتين فإن الحكم سيرجع للمشابهة ولا تقل أهمية المشابهة عن المطابقة؛ ذلك أنها قد تنطوي على أسباب تشغيل المفهوم المنقول بشكل أوسع في اللغة المنقول إليها، وقد تكون سببا في تفادي الاضطراب والاشتباه الواقع في المفهوم المنقول، أو قد تكون المناسبة المطلوبة مطوية في علاقة أعم أو أخص في لغة النقل مما يوجب المشابهة لا المطابقة.

* وفي حالة غياب وجه المطابقة والمشابهة معا، فيتحتّم الانتقال من مرتبة وضع المفهوم إلى مرتبة استثماره، وذلك بحسب تراكم الأسئلة والأدلة التي تناولت هذا المفهوم عن أثار بعيدة أو قريبة للمناسبة الأصلية، ولا يبخل هذا الطريق غير المباشر حقه في بناء المفاهيم؛ لأنه قد يفني بأغراض المفهوم الاستشكالية والاستدلالية أفضل من الطريق المباشر، فيزود المفهوم

¹ المرجع نفسه، ص 243 .

² المرجع نفسه ، ص 244 – 245 .

المنقول بما لم يجده في أصله خاصة وأن مقتضى التأثيل هو الاختلاف بين الألسن.

"ولما كان الفكر واللغة في أصلهما حقيقتين تقابليتين، فإن كل مضمون معرفي تأسس عليهما أو توسل بهما، فقد تأسس، في الواقع على المقابلة وتوسل بها، بحيث تكون للفكر واللغة خاصية تأصيلية تقابلية؛ ثم لما كان المعنى لا يتم تعريفه ولا تعليه إلا بواسطة المقابلة وكان التعريف والتعليل وسيلتين من وسائل تشقيق الكلام، فإن كل تشقيق للكلام بصدد المعنى لا بد أن يتم عن طريق المقابلة، بحيث تكون للمعنى خاصية تشقيقية تقابلية."¹

5 - التأثيل اللغوي: إن الأصل في المفهوم الفلسفي أن يكون منفهما من صورته اللفظية ومنتسبا إلى المجال التداولي²، لذا لا بد من الرجوع إلى اللغة الأم واستغلال كل امكاناتها من أجل تحقيق هذه الغاية وهي الانفهام، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق التأثيل اللغوي، وهو المصطلح الذي اختاره طه عبد الرحمن ليبدل به على التأصيل والانتاجية في المصطلح، وليتضح مفهوم التأثيل سنقف عند معانيه اللغوية وكيف استثمرت في بلورت المعنى الاصطلاحي، بغية اظهار سبب الاستعاضة به عن مفهوم التأصيل.

5- 1 - مفهوم التأثيل لغة واصطلاحاً: يعود معنى التأثيل إلى الفعل الذي اشتق منه، وهو الفعل أثل الذي يعني أصل، وبهذا فهو يسد مسد التأصيل ذلك أنه يحقق الصلة بين الأثول كما تحقق الأصل بالأصول، إضافة إلى هذا وهو الأهم أن التأثيل يحمل على معنى الإكثار والتنمية إذ تقول: "أثَّلَ إلى هذا وهو الأهم أن التأثيل يحمل على معنى الإكثار والتنمية إذ تقول: "أثَّلَ

¹ المرجع السابق، ص 265 .

² المرجع نفسه ، ص 121 .

فلاّن تأثيلاً، إذا كثر ماله وحسنت حاله¹. استفاد طه عبد الرحمن من معنى الزيادة ، فهو حسب ظنه تحقيقاً للمعنى الإشاري؛ لأنه زائد عن المعنى العباري، أما معنى الإنماء فإنه يزوّد إشارة المفهوم بأسباب تقوي مضمونه العباري، استشكالا له أو استدلالا به أو عليه، إضافة إلى ذلك فقد وجد في التأثيل ما يغنيه عن التّأصيل ، وهو ابتدال هذا الأخير وما يحيل عليه من مدح أو قدح، في حين أن التأثيل هو وصف للحقيقة لا إعجابا بها أو استنكار لها². يهدف طه عبد الرحمن من وراء اختياره الأنسب من الألفاظ للتعبير عن مصطلحاته، ليس البحث عن التفرّد والتميّز والتباهي، وإنما علمه بأسرار اللغة وخفاياها وما تتضمنه الألفاظ من إشارات، قد تسيء للمفاهيم من حيث لا ندري، فبابتعاده عن مصطلح التّأصيل، يبعد التأثيل اللغوي عن الجدل القديم والحديث فيما يتعلق بهذا المفهوم وإشكالاته التي لا تزال قائمة، ويوجه الأنظار إلى المصطلح الدقيق الذي من خلاله تتسجم المعاني اللغوية بما أراد أن يحمله إليها من اصطلاح، وعليه فقد عرّف تأثيل المفهوم الفلسفي بأنه "تزويد الجانب الاصطلاحي منه بجانب إشاري يربطه بالمجال التداولي للفيلسوف، واضعا أو مستثمرا له"³.

أما إذا أردنا أن نعمم التعريف فنقول: إن **التأثيل اصطلاحاً** هو تزويد المفاهيم بجانبها الإشاري الذي يربطها بالمجال التداولي، وبما أن طه عبد الرحمن اهتم بتعريف التأثيل على مستوى المفاهيم الفلسفية التي هي مجال تخصصه، فإن هذا لا يمنع من تعميم التعريف بحيث ينسحب على جميع

¹ أبو الحسين أحمد ابن فارس : معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر، القاهرة ، 1979، ص 59

² طه عبد الرحمن : فقه الفلسفة ، ج 2 ، ص 129 .

³ المرجع نفسه ، ص 129 .

التخصصات؛ لأنها هي أيضا ينبغي عليها أن تؤثّل مفاهيمها لتكون مفهومة ومنتجة ومستجيبة لمجالها التداولي، دافعة للإبداع لا منغلقة غير مفهومة مبهمة المعاني غير مهضومة. مثلما نراه اليوم في كثير من المصطلحات الشائعة، كاستخدام مصطلح الهرمينوطيقا لعدم وجود البديل الذي يحمل مضامينه في اللغة العربية كما يزعم بعض الباحثين، وما هذا السلوك في حقيقته إلا دلالة على عدم القدرة على الوقوف عند الكيفية السليمة لصناعة المصطلح؛ لأن الأصل في صناعة المفهوم أن يكون مفهوما في صورته اللفظية ومنتسبا إلى مجاله التداولي.

5- 2- أنواع التأثيل: لكي يحدد طه عبد الرحمن مجال عمل

التأثيل، استوجب عليه تبيّن أنواع الإشارات التأثيلية؛ لأنه على مستواها سيكون التأثيل، وقد تحددت هذه الأنواع انطلاقا من المحددات التي انبنى عليها تعريف الإشارة، وهي المبادئ الثلاثة (مبدأ الإضمار - مبدأ الاشتباه - مبدأ المجاز)، وعليه تكون الإشارات ثلاثة أنواع:¹

الإشارات الإضمارية: هي إشارات ناجمة عن اختصارات القول، لوجود

اشترك بين الملقى والمتلقي في مجالهما التداولي يحمل على استثمارها المشترك لسياق هذا القول ومقامه.

الإشارات الاشتباهية: ناتجة عن التشابهات في معاني القول بموجب

اعتبارات دلالية وزمانية مستندة إلى الاصول التداولية ومتوسلة بالقرائن الخطابية.

¹ طه عبد الرحمن : فقه الفلسفة ، ج2، ص 130 .

الإشارات المجازية: هي الاستنباطات المتحصل عليها من القول بموجب ظهور علاقات مستجدة بينها يورثها الاشتراك في الأصول التداولية ومتوسلة بالقرائن الخطابية.

وبتحديد أنواع الإشارات يتضح مجال عمل المفهوم من خلال تحديد نوع الإشارات التي ينبغي العمل في إطارها، وهي الإشارات الاضمارية، فيصبح المفهوم الفلسفي عند طه عبدالرحمن "هو تزويد الجانب الاصطلاحي منه بالمضمرات التي تربطه بالمجال التداولي لوضعه أو لمستثمره"¹.

قسّم طه عبد الرحمن العناصر التأثيلية المضمرّة للمفهوم الفلسفي إلى قسمين كبيرين يندرج تحت كل قسم ثلاثة عناصر أساسية، فالقسم الأول هو **التأثيل المضموني** ويضم التأثيل اللغوي والتأثيل الاستعمالي والتأثيل النقلي، أما **التأثيل البنيوي** فيضم التأثيل الاشتقاقي والتأثيل التقابلي والتأثيل الاحتقالي، وسنأتي على شرح كل نوع من هذه الأنواع؛ لأنه بواسطتها تتم عملية تأثيل المفاهيم والمصطلحات.

5-2-1- التأثيل المضموني: بما أن المفاهيم والمصطلحات تُبنى من

اللغة الطبيعية التي تستوجب مراعاة دلالة الألفاظ وسياق استعمالها؛ لتعذر الفصل بين الدال ومدلوله من جهة، وبين تداوله من جهة أخرى، لذا وجب استغلال كل الدلالات لبناء العناصر الاصطلاحية للمفاهيم، والاستفادة من كل السمات السياقية والمقامية الخاصة والعامة، التي يمكن أن يوسع بها دائرة تطبيق المفهوم². ومنه كان لبد أن يكون التأثيل اللغوي المحطة الأولى والأساسية في صناعة المصطلح.

¹ المرجع نفسه ، ص 131 .

² المرجع نفسه، ص 134 .

أ- التأثيل اللغوي: مما أصبح بديها في أبجديات البحث، هو الوقوف عند

المعنى اللغوي ثم الاصطلاحي

لما يُلقى به المعنى اللغوي من ظلال على المعنى الاصطلاحي، هذه الأبجدية التي تأسست منذ القديم، حين بدأ العلم الذي ينظر في أصول المعاني وأزمانها وأطوارها، فتبلور في علم خاص هو *etymologie* الذي قابله طه عبد الرحمن بعلم التأثيل اللغوي أو "التأثيرات اللغوية"¹. وعليه لا يمكن تجاوز المعنى اللغوي وإن صعب إيجاد المعنى الدقيق المقابل للمعنى الاصطلاحي، فإنه لن يستحيل إيجاد المناسبة بينهما بشكل من الأشكال، كالمقابلة مثلا. تختلف مواقف الفلاسفة من التأثيل؛ بين الإيجابية والسلبية، ومرد ذلك إلى قدرات الفيلسوف وتوجهه، فلئن استخدم التأثيل بشكل إيجابي، وكان الفيلسوف مقلدا، فإنه سيأخذ بالمعنى اللغوي، حتى وإن لم يطابق اللسان الناقل منه، غير مهتم بالفرق بينهما، وإن كان مجتهدا رجع إلى مدلوليه في اللسانين معا واقفا على الفروق بينهما، للبحث في سبل الوصل بينهما أو النظر في تكميل بعضهما ببعض، أما إذا قدر المعنى اللغوي بشكله السلبي، فإن الفيلسوف المقلد ينصرف عنه غير مكترث بتأثيراته المحتملة على المدلول الاصطلاحي، وضعا وتوظيفا، وإن كان مجتهدا لم ينصرف عنه حتى يبين أسباب ذلك، ويحتفظ بالمعنى اللغوي إلى جانب معنى غيره². وهذا هو واقع حال الباحثين والفلاسفة مع مسألة التأثيل اللغوي.

ب - التأثيل الاستعمالي: إنَّ القرائن السياقية والمقامية يؤثر بعضها على

بعض، فيتأثر سابقها بلأحقها، وعليه وجب على الفيلسوف وكل من يشتغل

¹ المرجع السابق، ص 135 .

² المرجع نفسه ، ص 136 .

بصياغة المصطلح "أن يستحضر بعضا من سابق السياقات التي جمعتة إلى غيره من المفاهيم، منها ما ارتقى إلى رتبة الاصطلاح الصناعي ومنها ما بقي قيد الاستعمال العادي، كما وجب أن يستحضر بعضا من سابق المقامات التي دار فيها الكلام بواسطته، وهو ما يزال لفظا طبيعيا لا صنعة فيه، بحيث تصير هذه القرائن السابقة بمثابة نظائر وأشباه يقيس عليها المتفلسف ما استجد بين يديه منها".¹ قدّم طه عبد الرحمن أمثلة كثيرة لهذا النوع من التأثيل، نذكر واحدا منها وهو مفهوم العدم الذي يعني في الاصطلاح "ضد الوجود" ومعناها اللغوي الذي هو (الفقد)، هنا يؤكد على ضرورة عدم التقيد بالمعنيين الاصطلاحي واللغوي فقط، بل يجب استثمار كل الاستعمالات التي ورد فيها لفظة العدم؛ لأنها ستفتح آفاقا لاستعمالات جديدة انطلاقا مما استجد، فمن سياقات العدم نذكر "حالة خمود طويل"، "حالة فقر مدقع"، "حالة ظلام مطبق"، فبإمكاننا استغلال هذه السياقات وغيرها في تأثيل المفهوم، كأن يأخذ من الظلام معنى الظلمة فينزل العدم منزلتها في مقابل الوجود الذي أنزل منزلة النور عند بعض الفلاسفة.

يتبين مما تقدم أن التأثيل الاستعمالي غايته استثمار كل الاستعمالات التي وردت فيه لفظة المفهوم أو المصطلح بمعانيها اللغوية، لتوسعة دلالاته وشحنه بطاقة تعبيرية تُظهر انتسابه إلى مجاله التداولي حتى يصبح مفهوما وظيفيا لا شكليا.

ج - التأثيل النقلي: إذا كان التأثيل الاستعمالي هو استثمار للمعاني

اللغوية في شتى السياقات

¹ المرجع نفسه ، ص 138 .

فإن التأثيل النقلي وإن كان يشبهه في العمل إلا أنه يختص باستثمار الدلالات والاستعمالات الحسية للمعنى اللغوي بنقلها من دائرة المحسوس إلى دائرة المعقول، "فكما أن الفيلسوف في اشتغاله بمفاهيمه توليدا وتوظيفا يلجأ إلى سابق الدلالات العقلية وسابق الاستعمالات العقلية سالكا طريق التأثيل، فكذلك تجده لا يتردد في اللجوء إلى سابق الدلالات الحسية مؤثلا المعقول بالمحسوس"¹، مع أن هذا النوع من التأثيل موجود في كل العلوم إلا أن طه عبد الرحمن يؤكد عليه في صناعة المفهوم الفلسفي؛ لأن بعضهم يرفضه على اعتبار أنه يتناقض مع المقصد التجريدي للفلسفة. يؤكد موقفه هذا، بمفهومي النظر والتأمل، فالنظر نظران: محسوس بعين الرأس، ومعقول وهو نظر القلب؛ والتأمل تأملان: تأمل محسوس، وهو تشديد النظر، وتأمل معقول وهو إعادة النظر في الشيء، وذهب طه عبد الرحمن²، كعادته ليستشهد على ما يقول بتقديم أمثلة من الألسن الأجنبية كاللاتينية، وهذا ليدحض إدعاء بعضهم بتناقض نقل المحسوس إلى المعقول من المفاهيم، فهذا النوع من التأثيل لا محالة واقع فيه واضع المفهوم لحاجة لغوية لا فكاك منها.

5- 2- 2 - التأثيل النبوي: بين طه عبد الرحمن أهمية تشقيق

الكلام مقارنة بتسقيقه، مع أن كلاهما آلية في توسيع الدلالة ونماء الاستدلال وذلك بدوران الكلام، إلا أنه عدّ الأصل في بناء المفهوم التشقيق لا التنسيق؛ لأن التنسيق لا يؤخذ إلا بدليل، في الوقت الذي يتيح التشقيق استقاء مقتضيات المجال التداولي، لذا اعتبر التأثيل النبوي أبرز الطرق الانتقالية التشقيقية منه إلى التنسيقية، ذلك أن انتقالات التشقيق أعم وانتقالات التنسيق

¹ طه عبد الرحمن: فقه الفلسفة، ج 2، ص 141 .

² ينظر: المرجع نفسه، ص 142-143 .

أخص، بحيث يصح أن يكون كل انتقال تنسيقي انتقال تشقيقي، ولا يصح كل انتقال تشقيقي انتقال تنسيقي.¹ يعتمد التأثيل البنيوي بشكل أساسي على التشقيق لا التنسيق، وهو طرائق ثلاث (الاشتقاق، المقابلة، الاحتقال) سنأتي على شرحها وتبيان أهميتها في بناء المفاهيم وإثرائها بالدلالة والاستدلال.

أ - التأثيل الاشتقاقي: هو جملة الإشارات المضمرة التي تستمد من الصيغ الصرفية، ولقد امتازت اللغة العربية على غيرها من اللغات بهذه الخاصية؛ لأن نظام اللغة العربية يعتمد على الأوزان، بينما في الألسن الأخرى على نظام الزيادة، وطبيعية الزيادة هنا خطية تنزل من جهات المكان طوله، بينما الوزن ذو طابع حتمي ينزل من جهات المكان عمقه، فيكون الوزن وحدة دلالية مستقلة مما تسمح باستقلال القالب المفهومي، بينما الزيادة ليست كذلك.² فالوزن في اللغة العربية يمتاز باليسر والمفهومية؛ "فيسر مفهومية اللغة العربية يأتيها من وجودها على هيئة صيغ صرفية فيها من الاستقلال ما ليس في الزيادات، والاستقلال شرط في المفهومية؛ وظهر مفهومية اللغة رتبة يأتيها من دخول المفاهيم في هذه الصيغ دخول الأنواع في أجناسها، وهو ما لا يتحقق به الزيادات في علاقاتها بالجذور، والدخول في الجنس شرط في علو الرتبة"³.

تتقسم الدلالة الاشتقاقية إلى قسمين: أولاً؛ دلالة الصيغة على نفسها حيث إنها تحمل معنى لا يوجد في غيرها، فالتناص مثلا على صيغة تفاعل الذي يحمل معنى التشارك، والثاني؛ دلالة الصيغة على لوازمها بحيث إن كل صيغة تحمل معاني مخصوصة، ومثال ذلك ما استشهد به طه عبد الرحمن،

¹ المرجع نفسه، ص 145 .

² المرجع نفسه ، ص 145

³ المرجع نفسه، ص 146 .

وهو مفهوم الموجود؛ فهو مشتق من مصدر الوجود، فيدل على موضوع موصوف بالوجود، وتدل صيغته على المفعولية، تستلزم هذه الأخيرة وجود فاعل هو الواجد وفعلا وهو وجد¹. ولكن ما يؤسف له أن لا تستغل هذه الخاصية، فنجد بعض المصطلحات المترجمة تخرج عن صيغ اللغة العربية، حيث يتم ترجمة جذر المصطلح إلى العربية واللاحقة يتم تعريبها، مثال ذلك ترجمة الفونيم بالصويتيم والمونام بالفاظيم، وما كانت توجد ضرورة لذلك، ونحن نعلم أن إضافة الميم كلاحقة في اللغة العربية خال من أي نوع من الدلالة كما هو في اللغة المترجم منها، ولو أردنا المقابل الأنسب لكان الأفضل استغلال إمكانات اللغة العربية، فنختار لمصطلح (الصويتيم)، صيغة التصغير "صويت" لدلالة على أنه أصغر وحدة وظيفية لا يمكن تجزئتها حيث سيدل على الصوت في صورته الحرفية وعلى الحركات، بما أن الحركات تعتبر أنصاف الأصوات.

ب - التائيل التقابلي: التائيل التقابلي للمفهوم الفلسفي؛ هو "الاستناد في

بيان مدلوله الاصطلاحي إلى المضمرات غير المباشرة اللازمة عن توسط نظائره، أصداد كانت أو أمثالا، توسطها يقوم بشرط التداول اللغوي والمعرفي للمشتغلين به و يُنمي قوته الاستدلالية التشقيقية². اعتبر طه عبد الرحمن المقابلة نوعا من التشقيق لما تقدمه من فتح الأفق على دلالات جديدة، تنمي قدرة الاستدلال عند المفهوم سواء كانت هذه المقابلة مقابلة تباين عن طريق (النفي أو الضد أو الخلاف)، وهو ما سماها بالمقابلة الطباقية أو العنادية، أو

¹ طه عبد الرحمن: فقه الفلسفة، ج2، ص 147 .

² المرجع نفسه، ص 150 .

عن طريق التماثل بواسطة النظير أو الشبيه، وهو مراتب ثلاث (الشبيه الأدنى والأوسط والأعلى) وهي المقابلة الوفاقية.

تجلت أهمية المقابلة في بناء المفهوم في أغراض ثلاثة هي: ¹ أولاً؛ رفع التعارض ذلك أن المقابلة تستخدم لتعليل ما قد يبدو تناقضاً أو تضاداً أو تخالفاً في القول، ثانياً؛ دفع الاعتراض على النقد المحتمل للمفهوم، وثالثاً: تحقيق المخالفة بأن تبرز تميز واضح المفهوم على غيره في صناعة مفاهيمه، تبريراً للاختلاف. قدّم طه عبد الرحمن أمثلة عن المقابلة عند بعض فلاسفة الغرب كسبينوزا، كما بيّن آلية عملها في المفهوم، بإنماء قوته الاستدلالية؛ حيث إن كل تقابل بين مفهومين، وفاقياً كان أو طباقياً، يشكل وحدة استدلالية قائمة بذاتها، ذلك أن كل طرف من طرفيه يعتبر مقدّمة يستنتج منها الطرف الآخر، إذ يمكن نقل صفات المفهوم الأول إلى المفهوم الثاني؛ فإذا كان التقابل وفاقياً كان النقل مباشراً بحكم قاعدة (إن حكم الشيء حكم مثله)، وإن كان التقابل طباقياً، كان النقل غير مباشر بموجب القاعدة التشيقية (إن حكم الشيء يضاد حكمه).²

نظراً لأهمية التأثيل التقابلي، خصّص له طه عبد الرحمن فصلاً بأكمله، نكتفي هنا بما يبرز أهميته في بناء المفاهيم، لقد جعل من المقابلة قانوناً خطابياً قائماً على توجيه الكلام وترتيبه، توجيه الكلام وذلك عن طريق المواجهة والمزاوجة، لما يستوجبه الخطاب من وجود متكلم يواجه المخاطب ذاتاً وقولاً، والمزاوجة لما قد يظهر عند المخاطب من تغاير داخلي مع نفسه وخارجياً مع غيره. أما ترتيب الكلام فيكون عن طريق التفريق والتعليل؛ التفريق

¹ المرجع نفسه، ص 151 .

² ينظر : المرجع نفسه، ص 152-154.

غايتها الترتيب مثل الجمع تماما، فكل تفريق منتظم يورث عناصر الكلام التحاما والتتاما يضاهاى الذى نجده فى حالة الجمع، والتدليل بواسطة التفريق قد يكون أوضح من الجمع؛ لأن الوصف الفارق أوضح من الوصف الجامع، فهو أعلق بالذهن لما يسمح به من إدراك أيسر للمفهوم.¹ فبضدها تعرف الأشياء. كما سعى لإثبات أن المقابلة قانون أصلى فى الكلام²، وذلك لتحقيقها بصفين أصليتين؛ كونها حقيقة طبيعية لا صناعية والثانية أنها أساس يُبنى عليها ولا تتبنى على غيرها، فهى طبيعية لحقيقتها الفكرية الفطرية، فبواسطتها تنشأ العمليات الذهنية عند الأطفال، وإليها يستند تطور الممارسات العقلية عند الكبار، هذا من جهة الفكر، أما من جهة اللغة فعدت المقابلة حقيقة عفوية لغوية حيث تقرر أن التقابل قانون عام ينضبط به تركيب الألفاظ كما ينضبط بها انتظام أنساقه المعجمية.

والمقابلة يُبنى عليها لاعتبارين: الأول على مستوى المعنى والثانى مستوى التعليل؛³ فعلى مستوى المعنى يتحدد مقصده بتحديد المفهوم وتميزه عن غيره، وهذا ما انبنت عليه المقابلة، فلا يعرف المعنى إلا بالمقابلة. أما من جهة تعليل الكلام الذى عن طريقه يعرف الوجه الذى يعمل فيه اللفظ، ففتيح المقابلة ذلك، بواسطة العلة الصرفية والعلة اللغوية، فالعلة الصرفية تسمح بتقابلات الصيغ التى تضمن المزيد من المعاني فلفظة معلوم تشكل شبكة من التقابلات تسهم فى تحديد مفهومها، كتقابل الفعل والمفاعلة وتقابل الفاعلية والمفعولية. أما العلة اللغوية فهى تسمح بنقل الدلالة من اللفظ الطبيعى على معناه الأصلي إلى

¹ ينظر : طه عبد الرحمن : فقه الفلسفة ، ج 2، ص 248 - 249 .

² ينظر : المرجع نفسه ، ص 250 - 253 .

³ المرجع نفسه ، ص 252 .

معاني أخرى، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق المقابلة فنتبين الفوارق والجوامع بينهما.

واعتبر المقابلة قانون شمولي؛ لأنها تحقق صفتيه الأساسيتين:¹

أولاً : ضبط المقابلة الشامل للفظ ؛ لا يحصل تمام معنى اللفظ إلا بتعلقه بما يقابله، بحيث لا يستكمل اللفظ معناه حتى يقدر وجوده في السياق، وإذا كان اللفظ يرد في القول بمعناه المباشر فحسب بل أيضا باقتضائه ومفهومه وإشارته، وهذا ما أفرز أصنافا تقابلية تتضاعف عددا وتتفاوت قوة ورتبة، ولا يتوقف تعلق اللفظ على الدخول في تقابلات مزدوجة، بل إن المقابل في كل واحد من هذه المقابلات يصير ملازما للفظه، بقدر ما يدخل في بنية تقابلية، يدخل في الوقت نفسه في بنية تلازمية تقتضي أن اللفظ يلزم ضده في الذهن، فبقدر ما يكثر استعمال اللفظ يرسخ مقابله في الذهن حتى يتلازما معا فيصير اللفظ كالموضوع للمضمونين المتقابلين معا، لذا رفض طه عبد الرحمن الدعاوي القديمة والحديثة القائلة بظاهرة الأضداد في اللسان العربي؛ لأنه يعتبرها قانونا في جميع الألسن، وليست ظاهرة شذت بها اللغة العربية وإن كانت فيها أوسع؛ لأنها لا تنحصر في الأسماء فقط بل تشمل أيضا الأفعال والحروف، وهذا راجع إلى أن اللفظ لا يفهم إلا في سياقه أما خارجه فيحتمل وجوها متعددة، من بينها التضاد.

ثانيا : نفوذ المقابلة الشامل في المعرفة؛ إن طريقة ترتيب المفاهيم في أزواج متقابلة عمّت شعب المعرفة، فقد اتخذت من أنواع التقابل آليات للتوصيف أو التفسير أو التنسيق قديما وحديثا، على سبيل المثال مفهوم البنية الذي انبنى على التقابلات على جميع المستويات الصوتية والصرفية والدلالية.

¹ ينظر : المرجع نفسه ، ص 253 - 257.

ومن هنا تتضح أهمية المقابلة في ¹:

الأولى: كونها قانون خطابي أصلي شمولي، وهي خطابية؛ لأنها تنهض بتوجيه الكلام وترتيبه؛ وهي أيضا أصلية؛ لأنها تشكل العلاقة الطبيعية التي يتكون بها الفكر وتبني بها اللغة والأساس الذي يتفرع عليه تعريف المعنى وتعليقه؛ وهي أخيرا شمولية؛ لأنها تحيط بجوانب اللفظ وبأشكال المعرفة.

الثانية: إن خطابية المقابلة تورث المفهوم الفلسفي الخاصية الحجاجية أوقوة الإقناع، ذلك أن توجيهها للكلام ينفع وضعه، إذ يكسبه بعدا حواريا، وإن ترتيبها للكلام ينفع في استنثاره، إذ يكسبه بعدا تدليليا.

الثالثة: أن أصلية المقابلة تورث المفهوم الفلسفي الخاصية الإنتاجية أوقوة الإبداع، ذلك أن موافقتها لطبيعة الفكر واللغة تفيد في وضعه، حيث إنه يستمد منها القدرة على التأسيس، وأن تأسيسها لتعريف المعنى وتعليقه يفيد في استنثاره، حيث إنه يستمد القدرة على التشقيق.

الرابعة: أن شمولية المقابلة تورث المفهوم الفلسفي الخاصية الاكتمالية أوقوة الاتساع، ذلك أن إحاطتها بتمام اللفظ تنفع في وضعه، إذ تجعله يتحرى أعم ما يمكن من الحقائق والمقاصد.

ج - التأسيس الاحتقالي: سعيًا من طه عبد الرحمن إلى تأثيل

مصطلحاته يبيّن لنا سبب اختياره للاحتقال الذي جاء على وزن افتعال لتتضح العلاقة بين المدلول اللغوي وما يهدف إليه من هذا النوع من التأثيل، فمعنى الحقل الذي يدل على النطاق، سيحدد مفاهيمًا بعينها في فئة مخصوصة، كما يبين نوعية العلاقات التي يمكن أن تربطها من خلال صيغها الاشتقاقية. ومنه، "فحدّ التأسيس الاحتقالي للمفهوم الفلسفي هو تزويده بحقل

¹ طه عبد الرحمن: فقه الفلسفة، ج 2، ص 280.

مفهومي يضرب نطاقا على مفاهيم مخصوصة ، ينتج بعضها من بعض بعلاقات استدلالية مضمرة تنمو على مقتضى شرط التداول المعرفي للمشتغلين بهذا المفهوم¹. لذا اعتبر التأثيل الاحتقالي شرطا أساسيا في صناعة المفهوم، وإلا صار كالعلامة على الشيء من غير دلالة، ويشبه في ذلك اسم العلم؛ لأنه "لولا حقله، لما أمكن عقله، والمفهوم معدوم ما انفك عنه الفهم، والمعدوم مفهوم ما لزمه الفهم"². فوجود المفهوم ضمن حقله يحدد طبيعته ، ويظهر أهميته بالنسبة لغيره من المفاهيم . فرّق طه عبد الرحمن بين الحقل المفهومي الذي يتولد أساسا بطريق القواعد الاستقهامية؛ لأن العلاقات فيه علاقات استدلالية، وبين الحقل الدلالي الذي علاقاته دلالية ناتجة عن عموم عادات الاستعمال؛ إضافة إلى هذا، فإن المفاهيم المتفرعة في الحقل المفهومي لا يجمعها الارتباط المشترك كما هو الشأن في ألفاظ الحقل الدلالي الواحد، والأهم من كل ما ذكر أن المفهوم لا يدرك بغير حقله المفهومي، بينما اللفظ يدرك بغير حقله الدلالي³.

6- أهمية التأثيل في صناعة المفاهيم والمصطلحات: المفاهيم

مفاتيح العلوم، وحين ينغلق المفهوم على نفسه فيصبح هجينا لا يشبه لا لغة منشأه، ولا اللغة المنقول إليها مثل الهرمينوطيقا، ابستمولوجيا، وغيرها مما تعجّ به كل التخصصات، تستهلك المصطلحات من دون وعي مستهلكيها بأهميتها؛ لأنها تأتيهم جاهزة في قوالب غريبة تستعصي في كثير من الأحيان على الحل والتركيب. يسهم التأثيل في استقرار المفاهيم؛ لأن عدم استقرارها يرجع إلى عدم

¹ المرجع نفسه، ص 156 .

² المرجع نفسه ، ص 160 .

³ طه عبد الرحمن : فقه الفلسفة ، ج2 ، ص 158 - 159 .

تأثيرها؛ فالتأثير في اللغة هو انبناء الشيء على أصل ثابت، ومنه فإن عدم استقرار المفهوم هو خلوه من الأصل أو أساس يستند إليه ويرفع عليه، لذا اهتم طه عبد الرحمن بمعرفة أسباب الاجتثاث الذي أصاب القول الفلسفي منذ بداية الاهتمام به عن طريق الترجمة إلى فساد تصور المشتغلين بالعلاقة بين الدال والمدلول من جهة، وعلاقة الفلسفة بهذا المدلول من جهة أخرى، فأصل الفساد الأول هو اعتبارهم أن الألفاظ متعددة والمعنى واحد، بحيث تصبح الألفاظ بدائل متاحة لإبدال بعضها على بعض بالتساوي أثناء الترجمة، والفساد الثاني هو اعتبار المعاني الفلسفية واحدة، فتكون المفاهيم من أمة إلى أخرى أمثالا بعضها لبعض من غير تفاوت.¹ و متى كانت المفاهيم مجتثة فلا قدرة على الاشتغال بها، فضلا عن الاجتهاد فيها.

ليس مطلوبا من التأثيل أن تكون أحكامه قطعية وإنما حسب الترجيح، فحاله من حال العلوم الإنسانية، ولا يمنع أن يتطور درس التأثيل كما تطور الدرس النحوي فيخرج من التخمينات إلى الافتراضات المحققة، هذا الذي يأمل فيه طه عبد الرحمن لأهمية التأثيل في الإنتاج والإبداع²، لذلك نجده كعادته يرد على كل الاعتراضات التي قد تقف في وجه التأثيل فتفقد أهميته، وهي "الاعتراض البلاغي الذي يرى في التأثيل اللغوي نوعا من الجناس الذي لافائدة فيه، والاعتراض الفلسفي الذي ينفي عنه أن يكون تحليلا علميا صريحا أو تحيلا فلسفيا صحيحا، و الاعتراض التواصلية الذي يرى في عموم التأثيل مانعا من تحصيل التواصل بين الثقافات والامم"³.

¹ المرجع نفسه، ص 164 .

² المرجع نفسه ، ص 167 .

³ المرجع نفسه ، ص 186 .

ونقف هنا عند الاعتراض التواصلي لأهميته، والذي وصفه الباحث محمد همام بالتساؤلات الحرجة¹، وكأنه سؤال بلا جواب وقد سبقه طه عبد الرحمن إلى طرح السؤال والاجابة عنه. والسؤال هو: كيف يمكن أن تتواصل اللغات والثقافات في مجال الفلسفة إذا كانت المفاهيم الفلسفية تحتاج إلى التأثيل مع العلم أن وجوه التأثيل تختلف بين اللغات والثقافات؟ وأول إجابة عن السؤال كانت سؤالاً تكفي الإجابة عنه لرد هذا الاعتراض، لأنه كان ينبغي أن نقول:

كيف يمكن أن تنتقل المصطلحات الفلسفية المؤتلة من لسان إلى آخر من غير أن يدخل عليها بموجب هذا الانتقال، شكل من أشكال التغيير يخرجها عن خصائصها الدلالية وشرايطها الاجرائية الموضوعية لها في الأصل؟ فكما أن التواصل قائم بين مختلف الألسن الطبيعية لمختلف الأمم على تعدد فصائلها وتباين أصولها؛ فهذا يعني أن التواصل الطبيعي لا يتطلب الاتحاد في الوسائل، ولا المطابقة في المقاصد؛ لأن الاعتبارات التداولية الخاصة بكل لسان توجب الاختلاف، وعليه، فإن هذا الأخير لا يقف عائقاً في التواصل بل هو أساس التواصل.² ومنه فتأثيل المفهوم أيضاً لن يقف عائقاً لا في الفهم ولا في التواصل. إضافة إلى ذلك، فإن الاعتراض بهذا السؤال قد أوقع صاحبه في خطأ حمل الشيء على غير مقتضاه؛ لأن التواصل ليس تبادلاً وإنما هو تتاقل يشترط فيه الاختلاف، لزم أن يجتمع التواصل بالتأثيل اجتماع المشروط بشرطه؛ لأن التأثيل علامة الاختلاف، التي يتوجب فيها التواصل³؛ لأن

محمد همام : جدل الفلسفة العربية بين محمد عابد الجابري وطه عبد الرحمن - البحث اللغوي نموذجاً، المركز الثقافي

¹ العربي، المغرب، ط1، 2013، ص 184 .

² طه عبد الرحمن : فقه الفلسفة، ج2، ص180

³ المرجع نفسه، ص181 .

التواصل الحي للمفاهيم الفلسفية يضيف عليها ألوانا تختلف باختلاف الألسن الطبيعية والمجالات التداولية، هذا الاختلاف الذي من شأنه أن يحدد ويغني على الدوام الإمكانيات الاستشكالية والاستدلالية التي تتعلق بهذه المفاهيم¹.

يحفظ التأثيل للغة مكانتها ودورها في صناعة المعرفة وبناء مصطلحاتها ومفاهيمها، بحيث تكون منتجة ومبدعة، لا مقلدة راكدة، تستصغر الذات وتنقص من قدرتها؛ لأنها عاجزة على الإتيان بما يضاها المفهوم المنقول بله الإبداع فيه؛ "لأن نقل المفهوم من لغة تستثمر مدلوله اللغوي إلى لغة ليس لمقابله فيها هذا المدلول يجعل من هذا الأخير جزءا من المدلول العباري لهذا المقابل؛ من نتائج هذا التغيير في رتبة القول تهويل الجانب العباري للمفهوم في اللغة المنقول إليها وكذا الوقوع في اعتبار ما لا ينبغي اعتباره، فضلا عن إكبار واضعه بما يزيد على قدره، هذا إذا لم يصحب هذا الإكبار للغير استصغار للذات؛ لأنها تنتقص قدرتها على الإتيان بمثل هذا الوضع العباري ولو أنه ليس في أصله كذلك². وهذا الذي أضر باللغة العربية فجمّد قدراتها على استثمار مخزونها اللغوي لإنتاج تراكيبيها الخاصة بها، وجعلها منقادة إلى تراكيب غيرها، فما كان ليستقيم بذلك المعنى بصورته المنتجة، فانقاد الفكر نحو العقم وموت الإبداع وذلك بسبب الانصراف عن مقتضيات المجال التداولي التي تملي شروطها في بناء المفاهيم والمصطلحات.

خاتمة:

مما تقدم عرضه فيما اعتقدناه نظرية متكاملة في صناعة المفاهيم والمصطلحات اعتمدنا في عرضها على عمل طه عبد الرحمن في تأثيل

¹ المرجع نفسه ، ص 184

² المرجع نفسه ، ص 213 .

المفهوم الفلسفي، لأنه بإمكاننا استثماره في جميع العلوم من أجل تأثيل مفاهيمها ومصطلحاتها، من بينها اللغة العربية وآدابها، لنقدم بذلك الحل، لما ظنه بعض الباحثين أزمة يصعب حلها، وهي أزمة المصطلح في الدراسات اللسانية والنقدية .

أهم نتيجة نقول بها في ختام هذا البحث هو أننا تبيننا عمل طه عبد الرحمن في تأثيل المفهوم الفلسفي لنقترحه كنظرية عامة لصناعة المفاهيم والمصطلحات لما وجدناه فيه من تأسيس محكم لكيفية صناعة المفاهيم والمصطلحات.

قدم هذه النظرية الآليات التي يمكنها معالجة قضية ترجمة المصطلح من خلال الاهتمام بشقيه البنيوي والمضموني، وذلك بتأثيلهما (تأصيلهما)، فكان مقترحه التائيل المضموني ويضم التائيل اللغوي والتائيل الاستعمالي والتائيل النقلي، أما التائيل البنيوي فيضم التائيل الاشتقاقي والتائيل التقابلي والتائيل الاحتمالي، فالعمل بالتائيل على هذين المستويين (البنيوي والمضموني) يضمن مفهومية المصطلح في لغته .

سهم التائيل في استقرار المفاهيم؛ لأن عدم استقرارها يرجع إلى عدم تأثيلها؛ فالتائيل في اللغة هو انبناء الشيء على أصل ثابت، ومنه فإن عدم استقرار المفهوم هو خلوه من الأصل أو أساس يستند إليه ويرفع عليه، هذا ما يؤكد طه عبد الرحمن ويستدل عليه فيما تم عرضه.

قائمة المراجع :

1. أبو الحسين أحمد بن فارس : معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر ، القاهرة ، 1979.
2. إبراهيم مشروح: طه عبد الرحمن - قراءة في مشروعه الفكر ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت ، ط 1 ، 2009.
3. خليفة الميساوي :المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم ، دار الأمان ، الرباط ، ط 1 ، 2013.
4. طه عبد الرحمن:الحق العربي في الاختلاف الفلسفي ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء - المغرب ، ط 2 ، 2006.
5. طه عبد الرحمن : الحوار أفقا للفكر ، الشبكة العربية للأبحاث ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط 2 ، 2014.
6. طه عبد الرحمن:فقه الفلسفة-التأثيل والمفهوم،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء-المغرب،ط 2،2005، ج 2.
7. عبد القادر عواد:إشكالية هوية المصطلح بين التأثيل والتوحد والتعدد - المصطلح النقدي واللساني أنموذجا مجلة مقاليد ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 9 ،ديسمبر 2015.
8. عز الدين اليوشيخي: واقعية المبادئ الأساسية لوضع المصطلح توليده ، مجلة دراسات مصطلحية ، معهد الدراسات المصطلحية ، العدد 1، 2001 .
9. لحسن دحو : اغتراب المصطلح - أزمة مفهوم وتغريب هوية ، مجلة مقاليد ، جامعة ورقلة ، العدد 1 ، جوان 2011.
10. محمد الدغمومي: نقد النقد وتنظير النقد العربي المعاصر، مطبعة النجاح الجديد ،دار البيضاء، ط1، 1999.
11. محمد همام : جدل الفلسفة العربية بين محمد عابد الجابري و طه عبد الرحمن - البحث اللغوي نموذجا ، المركز الثقافي العربي ، المغرب ، ط1 ، 2013 .
12. مسعود شريط :ترجمة المصطلح اللساني إلى اللغة العربية أزمة تمثل المفاهيم أم موضحة اختلاف ؟ مجلة إشكالات ،المركز الجامعي تامنغست ، الجزائر، العدد 12 ، ماي 2017.